القضايا النَّحوية والصَّرفية في كتاب دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل

للشيخ الإمام

أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي

المتوفى سنة ٤٣١هـ

دكتورة

فريدة حسن معاجيني

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

بكلية الآداب

جامعة الملك عبد العزيز

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أ

" المقدمة "

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسّلام على سيّدنا محمد، سيّد المرسلين – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه الطّيبين الطّاهرين.

أمّا بعدُ فإنّ موضوعَ هذا البحث هو: " القضايا النّحوية والصّرفية في كتاب " دُرّة التّنزيل وغُرّة التّأويل " للشّيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب الإسكافي الرّازي [1]، الأديب اللّغوي [2]، صاحب التصانيف الحسنة، وأحدُ أصحاب ابن عبّاد، كان من أهل أصبهان، وخطيبًا بالرّي [3]، لُقّب بعدةِ ألقابٍ منها: الخطيب الأصبهاني نسبة إلى موطنِه الأصلي أصبهان، وبالرّازي نسبة إلى الرّي التي تولى فيها الخطابة. وبالإسكافي نسبة إلى الحرفةِ التي كان ينتسب إليها، وهي الأسكفة أي الخرّاز، وصانع الأحذية ومصلحها.

---

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٥٤٩/٦، الوافي بالوفيات للصفدي ٣٣٧/٣ ، بغية الوعاة ١٤٩/١، هدية العارفين لإسماعيل باشا ٦٤/٢، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٢١١/١٠، الأعلام للزركلي ٢١١/٦. وانظر كتاب المتشابه اللفظي في القرآن الكريم للدكتور صالح بن عبدالله الشثري /١٥.

(٢) وصف بذلك السيوطي في بغيته ١٤٩/١.

(٣) انظر معجم الأدباء ٢٥٤٩/٦، المتشابه اللفظي للشثري /١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد قصَّرتْ كتبُ التراجم في التعريف الوافي عن الإسكافي، فلم تذكر إلاَّ إشاراتٍ موجزة تقتصر على الاسم والكنية، والعمل والشهرة، وتسمية بعض كتبه التي ألفها، منها " غلط كتاب العين "، وكتاب " الغرة " في غلط أهل الأدب، و " نقد الشِّعر "، و " شواهد كتاب سيبويه "، و " مبادئ اللغة " [1]، و " دُرَّة التَّنزيل وغرَّة التَّأويل " وهو مجال البحث.

هذه الإشارات الموجزة عن الإسكافي، لم تكن كافية لمواكبة منزلته العلمية والفكرية، فهي لم تذكر، مولده، ونشأته، وأساتذته، ورحلاته في طلب العلم، وتلامذته [2] .

---

(١) وهو كتاب مطبوع بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٥هـ أمَّا بقية الكتب الأربعة السابقة فهي مجهولة. أشار إلى ذلك الشثري في كتابه " المتشابه اللفظي " / ١٧.

(٢) انظر المرجع السابق /١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمَّا وفاته فقد ذكرت كتب التراجم أنَّها كانت سنة (٤٢٠هـ) وقيل: سنة (٤٢١هـ) [١].

والخطيب الإسكافي من العلماء الذين اتصفوا بالتَّمكن في علمي النَّحو واللُّغة كما يظهر لنا من مؤلفاته، فنجد عنايته بكتابي: " العين " للخليل، و " كتاب سيبويه " فتناولهما بالشَّرح والتحليل تارة، وبالنَّقد أخرى، وهي سمة ثانية تميز بها الخطيب تجلَّت بوضوح في مصنفاته الأخرى، ولا شكَّ أنَّ معرفته بالنَّحو واللُّغة، وتبحره فيهما، أوصلاه إلى معرفةِ أسرارِ اللُّغَةِ، وبلاغتِها كما تميز الإسكافي بثقافته الواسعة، وخير دليل على ذلك ما جاء مدونًا في كتابه " دُرَّة التنزيل "، فقد كانت سلاحه، وعُدَّتُه استطاع بها إخراج الكتاب، الذي أشار فيه إلى أنَّ مَنْ سبقوه في تأليف هذا الفنَّ، لم يبلغوا غاية كنهِ التَّأويل والتحليل مبلغَهُ فيه، فهم قد جمعوا الآيات المتشابهة، إلاَّ أنَّهم لم يعنوا في مؤلفاتهم ببيانِ الأسرارِ، والدقائق عنايته هو، مدللاً على ذلك بقوله: " فما وجدتْ أحدًا من أهلها بلغ غاية كنهها " [٢].

ويعدُ كتابه " دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل " أولُ كتابٍ أُلِّفَ في هذا الفن بمعناه العلمي في توجيه الآياتِ المتشابهةِ، وكان الغرضُ من تأليفهِ، رفعَ اللَّبسِ في الآيات المتشابهة، وبيان أسرار الاختلاف بينها، والبحث عن الحكمةِ من ذلك الاختلاف، مشيرًا إلى ذلك في مقدمة كتابهِ بقوله: " إنِّي مُذ خصَّني الله بإكرامه وعنايتِهِ، وشرَّفني بإقراءِ كلامِهِ ودرايتِهِ، تدعوني دواعٍ قويَّة يبعثُها نظرٌ ورويَّة

---

(١) انظر كشف الظنون ٦٤/٦.

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة، وحروفها المتشابهة المنغلقة والمنحرفة، تطلبًا لعلامات ترفعُ لبسَ إشكالِها، وتخصُّ الكلمة بآيتِها دون أشكالها"[1].

وكتاب " دُرَّة التنزيل " هو أحدُ المصادر الأساسية التي يقوم عليها بحث المتشابه اللَّفظي في القرآن الكريم [2]؛ لتميزه ببراعة الإنشاء والابتكار. وجاء منهجه في الكتابِ، أنْ رتَّبَ فيه السُّور والآيات على ترتيب المصحف الشريف بطريقة استقرائية دقيقة فيها دراية

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٣.

(٢) انظر " المتشابه اللفظي في القرآن الكريم للشثري /١٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحسن عرضٍ، عن طريق عقدِ بحثٍ خاصٍّ لكل آية من الآيات المتشابهة، مقرونة بالآيات المتشابهة من الكتاب العزيز لتلك التي جعلها أصلَ المسألة، فجاء عمله في الكتاب قائمٌ على حصر الآيات المتشابهة لفظيًا في القرآن، وبيانِ الاختلاف الواقع بينها عن طريق معرفته كُنهها، وأسرارِ مواضعها، ومعنى كلِّ جملةٍ، وكلمةٍ، بل وكلِّ حرفٍ في الآي الحكيم، موضحًا العلَّة في استعمالِ كلِّ واحدٍ في موضعِهِ الذي جيء به، وذلك بحسب معناه الذي وضع له، ممَّا أوقع ــ كما قال في مقدمته ــ فرقانًا، وصار المبهمُ المتشابهُ وتكرارُ المتكررِ تبيانًا[1].

وخير دليل على بيان جهوده تلك قوله بعد أنْ ذكرَ غرضَهُ من تأليفه للكتاب: " فإذا عرفتمُ ما نحونا إليه من سننِ الآثار، أمنتُم عند القراءة مِخوفَ العثار، ثم تطَّلعُن بعدَه على علومٍ تبدو للنَّفسِ وتحتقرون معها بيانَ اللَّبسِ، فتعلمون أنَّ كلام الله جلَّ ذكرُهُ، وعلاَ شأنُهُ، بحرٌ لا تُستنفدُ جواهرُهُ، وذو عجائبٍ لا تُستدرَك بواطنُهُ، وظواهرُهُ، وذو عُمقٍ لا يُبلغُ آخرُهُ، وذو طولٍ وعرضٍ لا نُقطعُ مَزَاخرُه، وهو الغُنْمُ الذي مَنْ جازَهُ ظفرَتْ يَداهُ، ولم يَجزَعْ لفوتِ ما عداه"[2].

ولندرة هذا الكتاب، ومكانةِ مؤلفِهِ العلمية والفكرية، فهو أحدُ أعلامِ اللغة والنَّحو كما تدل مؤلفاته، وقد ظهر ذلك جليًا وواضحًا في هذا الكتاب، مستفيدًا من معرفته بالنَّحو واللغة في توجيه اختلاف الألفاظ الواردة في الآيات المتشابهة، فجاء كتابُه مليئًا بالمباحث النَّحوية التي تثبت وتدعم توجهاته.

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل / ٥

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من أجل هذا كلِّه، عزمت على اتخاذ كتابه " دُرَّة التنزيل " مجالاً لبحثي، وموضوعًا لدراسة القضايا النَّحوية والصرفية التي وردتْ فيه. وكان منهجي الذي سرت عليه في هذه الدراسة، أنْ عملت على استخلاصِ القضايا النَّحوية والصرفية، التي وردتْ في الكتابِ، ثم عكفت على دراستِها، واستخراجِها من مظانِّها بالرجوعِ إلى الكتبِ الأمِّ، وتوثيق آراءِ العلماءِ من مؤلفاتِهم قدرَ استطاعتي، ثم رتبتُها بعد ذلك ترتيبًا داخليًا جاء كالتالي:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د

١. قضايا المفردات: ويندرج تحتها القضايا الصرفية.

٢. قضايا الجملة: ويندرج تحتها القضايا النحوية (التراكيب).

٣. قضايا حروف المعاني: ويندرج تحتها جميع القضايا التي تتعلق بحروف المعاني.

سائلة الله المولى القدير أنْ أكون قد وفقت في إخراج هذا العمل على الوجه المرضي، وأنْ ينتفعَ به الدَّارسون، كما انتفعت به شخصيًا.

وبالله التوفيق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا: قضايا المفردات:

القضية الأولى: التعدد في صيغ الجمع:

وقد وردت في جمع الخطيئة [1] في قوله تعالى: ﴿ وقولوا حِطَّةٌ نغفرْ لكم خَطَايَاكم ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿ وقولوا حِطَّةٌ .....نَغْفِرْ لكم خطيئَاتِكم ﴾ [3] حيث وردت في الأولى على جمع " الخطايا "، وهو بناء موضوع للجمع الأكثر وفي الثانية على جمع المؤنث السالم" الخطيئآت " وهي الأقل؛ لأنَّ " الخطيئآت " واحدهما خَطِيْئَة، ثم صغرت على: " خُطَيْئَة "، ثم جُمعت جمع السلامة الذي هو على حدِّ التثنية الدَّال على العدد الأقل من الجمع على " خطيئآت "، وهو مثل " دُرَيْهِمَات " جمع: " دُرَيْهم " الذي مفرده " دِرْهَمْ "، ثم صغر، وجمع جمع مؤنث.

أمَّا: خطايا، فهو جمع تكسير موضوع للتكثير وجاء على الأصل .

ورد في هذه المسألة صيغتان للجمع هما: (خطاياكم) وهي للكثرة (والخطيئات) وهي جمع مؤنث للأقل، والجمع الأول جاء في الآية على الأصل؛ لذا فإن الإسكافي قصر الكلام عنه، بينما جاء الجمع الثاني على غير الأصل؛ لذا نجده قد شرح المسألة وقام بتوضيح سبب مجيئه على خلاف الأصل، والغرض من ذلك.وهذا يوضح لنا منهج الإسكافي في كتابه، فهو ينظر في المسألة فما جاء

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٠.

(٢) البقرة /٥٨.

(٣) سورة الأعراف /١٦١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منها على الأصل فإنه يقصر الكلام عنه، أما ما جاء على خلاف ذلك نجده يشبع المسألة شرحا وتوضيحا.

القضية الثانية [1] (الاختلاف في المفرد والجمع):

وردتْ في الفرق بين لفظتي"معدودة " و"معـدودات "، الـواردة فـي الآيتـين ﴿وقالولنْ تمسَّنا النَّارُ إلاَّ أيامًا مَعْدُودة ﴾[2] وقولـه تعالى: ﴿ قالوا لنْ تمسَّنا النَّارُ إلاَّ أيامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [3] مع أن موصوفهـا في الآيتين واحدٌ وهو " أيام ".

والفرق في ذلك أنْ يُقال:" إن الجمعَ بالألفِ والتَّاءِ، أصلُه للمؤنث الـذي واحـده بالتاء " نحو: مسلمةٌ، ومسلماتٌ، وصفحةٌ، وصفحاتٌ، ومكسورةٌ، ومكـسوراتٌ. ولا يأتي هذا الجمع مما واحده مذكر، إلاَّ في ألفاظٍ معـدودة [4] نحـو: حَمَّـامٌ وحمَّاماتٌ، وجملٌة سِبَطْرٌ، وجمالاتٌ سِبَطْرَاتٌ، وأُسُودٌ سبطراتٌ. وجمع "مكسورة " على " مكسورات " في قولنا: " جرَّةٌ مكسورةٌ "، فهو الأصـل القياسـي؛ لأن مفرده فيه هـاء التأنيث. أمَّا جمع " مكسورة " على " مكسورات " في قولنـا " كِيْزَانٌ مكسورةٌ "، إنَّما جاء على المـستعمل المـستمر، ولـيس بأصـل. لأن الاستعمال المستمر أن يُقال: كيزانٌ مكسورةٌ، وثيابُ مقطوعـةٌ، وأظن أن معنى الاستمرار تأتي منْ صيغة اسم المفعول الذي يأتي من فعـل مـضارع مبنـي للمجهول مثال " جرّة تُكسَر" أي: قابلة للكسر، فهي صيغة مطاوعة للزمن، فقـد

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٧.

(٢) سورة البقرة / ٨٠.

(٣) سورة آل عمران /٢٤.

(٤) ذكر سيبويه هذه المسألة في الكتاب ١٥/٣ في باب ــ " هذا باب ما يجمعُ من المذكر بالتاء لأنَّه يصير إلى تأنيث إذا جُمع ". وانظر دُرَّة التنزيل /١٧ ، الارتشاف ٥٨٨/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كُسِرت؛ لأنها قابلة للكسر، وعليه وردت لفظة " مَعْدُودَة " في الآية الأولى. واستعمال لفظة " مَعْدودَات " بالألف والتاء، مع أن واحده جاء مذكرًا، وإن كان على القليل، إنما جاء على سبيل من سبل المجاز؛لأن الأيام جمع " يوم " وهو مذكر فيكون هذا على أحد الوجهين(١).

الأول: أن يكون المراد: " اذكروا الله في ساعاتِ أيام معلوماتٍ معدوداتٍ "؛ لأن المراد هنا بالذكر:أن يكبروا الله في أدبار الصلواتِ الخمسِ المعدودة، فحذفت الساعات المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامها.

الثاني: أن يكون ألحق بما في واحده علامة التأنيث؛ لاستوائهما في الجمع، ودخولهما في الفرعية التي يكتسبان لها لفظ المؤنث، فجاز الجمع على معدودات، كما جاز الجمع في " جرارٌ مكسورة. والجرَّة مؤنثة.

وعندي أنَّ كلا الوجهين صائبٌ مستقيمٌ.

في هذه المسألة نجد أن الإسكافي

أولاً- استعمل عددا من المصطلحات مثل:

الأصل: والمقصود به أصل القاعدة التي تبنى عليها الأحكام، وهو ضدّ الفرع.

الفرع: وهو ضدُّ الأصل، والمراد به الفرع من المسألة.

---

(١) ذكر الاسكافي الوجهين في تخريج الآية ، وذلك بعد أن بين كلا من القياس الذي هو الأصل والمستعمل المستمر ، وهو الذي جاء على غير الأصل في هذا الجمع ، انظر دُرَّة التأويل /١٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستعمل من الأحكام: الشائع في الاستعمال، و بين أنَّ المستعمل يكون مستمرًا وكثيرًا كما في قولنا: " كيزانٌ مكسورة " كما يكون قليلاً والمستعمل، والقيـــاس، وأن الأصل يكون قياسيا كما في قولنا:" مسلمات " جمع "مسلمة". وأن المستعمل يكون مستمرا كما في قولنا: " كيزان مكسورة "، كما يكون قليلا وهو الوارد في لفظة " معدودات" بالألف والتاء في قولنا: " أيام معدودات ".

٤- القياس: وهو " ردُّ الشَّيء إلى نظيره "[١]

٥-المجاز: وهو ضدُّ الحقيقة، وقد ورد عنده في لفظة " معدودات " فقد قال:

" إنما جاء على سبيل من سبل المجاز".

ثانيًا- أراد الوصول بالمسألة إلى مخرج يستقيم معه الكلام فعمـــد إلـــى تقـــدير محذوف، فجعل لفظة " أيام " مضاف إليه أقيم مقام المضاف المحذوف "ساعات" وهو جمع واحده بالتاء، فجاءت لفظة " معدودات " بالألف والتاء على الأصل،

وبهذا يكون قد سار بالمسألة في مسارها الصحيح.

ثالثًا - لجأ حمل الفرع على ماهو أصل، فالأصل في" معدودات " أن تأتي على "معدودة "؛ لأن" الأيام " مفرده خال من التاء، فحمل على ما أصله التـــاء، كمـــا حمل الأصل على الفرع، فالأصل في " مكسورة " في قولنا: " جرار مكـــسورة " أن تكون على " مكسورات "؛ لأن " الجرار" مفرده بالتاء، فحمل على ما أصـــله خال من التاء.

رابعًا- بين لنا أنّ في الفرق بين الإفراد والجمع في الآيتين، إشارة إلى الجمـــع بين الأصل الذي وردت به الآية الأولى، والفرع الذي وردت به الآيـــة الثانيـــة

---

(١) انظر تاريخ النحو وأصوله لعبد السلام هارون قسم /١ / ٧٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خامسًا – لم يبين لنا سبب الإفراد في آية البقرة، والجمع في آية آل عمران، وإنما اقتصر تعليله على بيان الوجه النحوي في هذه المسألة، مكتفيًا كما سبق وأشرنا ببيان الفرق بين الأصل والفرع.

القضيَّة الثالثة [١]: دخول الواو في العدد:

وردت في دخول الواو على العدد في قوله تعالى: ﴿ ويقولون سَبْعةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهمْ ﴾ [٢] وعدم دخولها على العدد في نفس الآية في قوله تعالى: ﴿ سيقولون ثلاثةٌ رَابِعُهُم كَلْبُهُم ويقولونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهم كَلْبُهم ﴾ [٣] لقد سوَّى النحويون [٤] بين الجملة التي تقع صفة للنكرة، والتي تقع حالاً للمعرفة، إذا كان فيها ذكر الأول في أنَّ دخول الواو عليها، وحذفها منها جائزان.

قال الزَّجاج: " دخولُ الواو ههنا وإخراجها من الأول واحدٌ، وقد يجوزُ أَنْ يكونَ الواو يدخلُ، ليدُلَّ على انقطاع القصةِ وأنَّ الشيءَ قد تم " [٥].

وقد قال النحَّاسُ [٦] بهذين القولين، ونسبَ القول بدخولِ الواو للدِّلالة على تمام القصة، وانقطاع الكلام لإبراهيم بن السِّريّ.

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٩٥.

(٢) سورة الكهف /٢٢.

(٣) سورة الكهف /٢٢.

(٤) انظر دُرَّة التأويل /٩٥.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/٣، دُرَّة التنزيل /١٩٥.

(٦) انظر إعراب القرآن ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول العكبري: " رابعُهم مبتدأ، وكلبُهم خبره، والجملة صفة لثلاثة وليس حالاً؛ إذ لا عامل لها، لأن التقدير: هم ثلاثة، وهم لا يعمل، ولو كانت الواو هنا وفي الجملة التي بعدها لجاز كما جاز في الجملة الأخيرة؛ لأنَّ الجملة وقعت صفة لنكرة، جاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ثامنهم، وقيل: " دخلت لتدل على أنَّ ما بعدها مستأنف حقٌّ، وقيل فيها غير هذا وليس بشيء " (١).

في هذه المسألة نجد أن الإسكافي قد اكتفى بذكر موقف النحاة عامة،و عرض الآراء الواردة في كتب إعراب القرآن؛ لأنها أوفى بالغرض.

ثانيا: قضايا الجملة:

القضية الأولى: الفاعل الجملة والمفعول الجملة.

وقد وردتْ في الخلافِ الحاصلِ بينَ النحاةِ حول الفاعل (٢) في قوله تعالى: ﴿ وإذا قِيْلَ لهم اِسْكُنُوا هذهِ القريةَ ﴾ (٣) وهل يمكن أنْ يأتي جملةً، كما جاءت الجملة مفعولاً في قوله تعالى: قُلْنَا اُدْخُلُوا هذهِ القريةَ ﴾(٤) فقد جاءت جملة " ادخلوا" في المفعول من " قلنا " وهو دليلٌ على صحةِ مجيء المفعولِ جملةً، أما مجيءُ الفاعلِ جملةً فهو محلُّ الخلافِ بين النحويين، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ الفاعل لا

---

(١) انظر إعراب القرآن ٢/١٠٠ بتصرف.

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /١٢.

(٣) الأعراف /١٦١.

(٤) سورة البقرة /٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكون إلا مفردًا وهو المختار،ولا تَصِحُّ الجملةُ مكانَه، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الجملة تصحُّ أنْ تقوم مقام الفاعل، واستدلوا بالآية ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[1]أمَّا البصريون فقد خرَّجوا الآية على أنَّ فاعل " بدا "هو البداء دلَّ عليه الفعل؛ لأنَّ الفعلَ دالٌ على مصدر، وهذا هو الذي أشار إليه ابن عصفور[2] حيث يقول " الفاعل لا يكونُ إلاَّ اسمًا و " أنَّ " و " أنْ " و " ما " مع مابعدهن، خلافًا لمن أجاز أنْ يكونَ الفاعلُ فعلاً ". وردَّ على مَنْ احْتَجَّ بالآية على جواز ذلك بقوله: "وهذا لا حجةَ "، ثم خرَّج الآية على التخريج السابق ذكره.

وجعل اللاَّم في " ليسجُنُنَهُ " إمَّا جوابًا لقسم محذوف، وإمَّا جوابًا لـ " بدا " لأنَّه من أفعال القلوب التي تجرى مجرى القسم في احتياجها إلى جواب، وجَعَلَ منه قول جرير:

إذَا اكْتَحَلَتْ عَيني بَعْيْنِكِ مَسَّهَا

بخيرٍ وجلَّى بجمَرَةٍ مِنْ فؤاديا [3]

فقد جَعَلَ فاعل " مسَّها " مستتراً وهو الضمير العائد على مصدر الفعل " اكتحل " وهَوَ " الاكتحال ".

---

(١) سورة يوسف/٣٥

(٢) انظر شرح الجمل ٩٣/١.

(٣) لم أجده في ديوانه ، وهو في النقائض / ١٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وممن خرج الآية بالتخريج المذكور سيبويه[1]، أبو حيَّان [2]، وابن هشام[3] والأشموني[4]، أما العكبرى[5] فقد جعل هذا التخريج أحد أوجه ثلاثة.فعلى الوجه الثاني عنده: أن يكون فاعل " بدا " محذوف، و " لَيَسْجُنُنَّهُ " قائم " مقامَه: أي بدا لهم السَّجْنُ، محذوف، وأقيمت الجملة مقامه، معقبًا على ذلك بأن الجملة لا تكون " فاعلاً ". وعلى الوجه الثالث عنده: أنَّ الفاعلَ ما دلَّ عليه الكلام: أي بدا لهم رأيٌ، فكان أيضًا الإضمار.

فعلى مذهب الكوفيين، يكون القائم مقام الفاعل جملة " اسكنوا "، وعلى مذهب البصريين يكون القائم مقام الفاعل في قوله: " قيل " في الآية هو اللَّفظ المفرد " القول " كما كان البداءُ فاعل " بدا " في الآية السابقة، وهو متصل بالفعل لفظًا، ومنفصل عنه في الحكم؛ لأنَّه لم يتعلق تعلق الفاعل بفعله، ولا المفعول بالفعل الواقع به، والدليل على انفصاله عن الفعل، هو فصل ما أصله أن يكون متعلقًا به بحرف عطف فلم تدخل في قوله تعالى وهو: ﴿ سنزيدُ المحسنين ﴾ [6] كما دخلت في قوله تعالى: ﴿وسَنَزِيْدُ المحسنين ﴾ [7]، فصار بحذف الواو خبرًا

---

(١) انظر الكتاب ١١٠/٣.

(٢) انظر البحر المحيط ١٢٦/١ ، الارتشاف ١٣٢٤/٣.

(٣) انظر المغنى وقد ورد ذكر القضية في أكثر من موضع /٤٧٨. وانظر /٤٤٧ ، ٤٤٨.

(٤) انظر حاشية الصبان ٦٠/٢.

(٥) انظر إملاء مامَنَّ به الرحمن ٥٣/٢.

(٦) الأعراف /١٦١.

(٧) البقرة / ٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مفردًا[١]. وأشار[٢] صاحب الدُّرة إلى أن هذه المسألة هي التي غَلَط فيها أبو سعيد السيرافي في أول ما شرحه من ترجمة الكتاب قوله: " هذا باب عِلْم ما الكلمُ من العربية " فقد جَعَل ما الكلم من العربية، في موضع الفاعل من يُعلم، وهي جملة، وهو الذي يأباه مذهبُه، ومذهب أهل البصرة، مشيرًا إلى قول السيرافي: " وإذا كان " عِلْم " مصدر " أنْ يُعْلَم " يكون ارتفاعه بالابتداء، ويكون " الكلم " الابتداء و " مـا " خبر مقدم، ويكون موضع الجملة التي هي ابتداء وخبر مرفوعًا " [٣].

نجد في هذه القضية :

١- أنَّ الإسكافي لم يوضح لنا السِّرَّ البلاغي من الاختلاف بين الآيتين، إنَّ جاء حديثُه مُقْتَصِرًا على بيان الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة مجيء بدل المفعول المفرد.

٢-عَرْضَه لعدة قضايا هي:

قضية المفعول الجملة: وهو من المتفق على مجيئه عند البصريين والكوفيين

قضية الفاعل الجملة: وهو محل الخلاف، فالكوفيون يقولون بمجيئه كالمفرد ، أما البصريون فيمنعون الفاعل الجملة، وما ورد من الشواهد، فهو عندهم على تقدير اسم يكون هو الفاعل؛ لأن الفاعل على مذهبهم لا يكون إلا اسـما مفـردا، ثـم عرض أنواع الفاعل المفرد المقدر عندهم بأنه قد يكون:

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٣.

(٢) الاسكافي صاحب دُرَّة التنزيل انظر / ١٣.

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه /٤٧ ، بتصرف يسير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصدرا مشتقا من الفعل المتقدم، وهو الوارد في تقديرهم للآية في قوله تعالى: (ثم بدا لهم.....).

ب- اسما ظاهرا محذوفا مقدرا من الفعل الذي بعده، وعليه يكون التقدير في الآية: (ثم بدا لهم السجن ليسجننه).

ج- مضمرا مقدرا من الكلام، وهو الوجه الذي ذكره العكبري، فيكون التقدير: (ثم بدا لهم رأي ليسجننه).

د- ضميرا مستترا يعود على مصدر الفعل المذكور قبله كما في الشاهد الشعري.

٣-قضية تداخل الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية، وذلك ناتج عن الغلط الذي وقع فيه السيرافي في إعرابه (عِلمُ) الوارد في قول سيبويه: (عِلمُ ما الكلم من العربية) فقد جعل الجملة المكونة من المبتدأ المؤخر " الكلم " والخبر المقدم " ما" فاعلا للفعل " يُعلَم " المبني للمجهول، وهذا الإعراب فيه تداخل بين الجملتين الاسمية والفعلية، إذ الأصل أن تكون الجملة الاسمية (ما الكلم) خبرا للمبتدأ (عِلم) وليس فاعلا للفعل (أن يُعلَم) الذي جعل (عِلمُ) مصدره.

٢-مناقشتُهُ السيرافي في هذه القضية مبينًا الغلط الذي وقع فيه من ترجمة الكتاب، وقصد به: الخطأ الذي وقع منه في القاعدة النحوية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الثانية [١]: في التقديم والتأخير(العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر)

وردت في كلمة " الصابئون " في قوله تعالى: ﴿ إنَّ الذين آمَنُوا والذينَ هادُوا والصَّابِئُونَ والنصارى مَنْ آمنَ بالله واليومِ الآخرِ ﴾[٢]حيث جاءتْ مرفوعة، وأنها هنا وإن تقدمت، ولكن نُوِيَ بها التأخير على تقدير: ﴿ إنَّ الذين آمَنُوا والذينَ هادُوا ﴾ ﴿ مَنْ آمنَ بالله واليومِ الآخرِ وعَمِلَ صالحًا ﴾ ثم جاء بالخبر:﴿ فَلاَ خَوفٌ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنُونِ ﴾ قال: والصابئون كذلك [٣]، وهو مذهب سيبويه[٤] فقد قال: وأمَّا قوله عزَّ وجل: " والصَّابئون "، فعلى التقديم والتأخير، كأنَّه ابتداء على قوله: " والصابئون " بعدما مضى الخبر؛ لأنَّ سيبويه والبصريين [٥] وكثيرًا من الكوفيين لا يجوز عندهم: " إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان " إلاَّ الفراء [٦] الذي يجيز ذلك بشرط كونِ الاسم الأول المنصوب بأنْ لا إعراب فيه نحو: " إنَّ هذا وزيدٌ قائمان ". ذلك أن الخلاف بين البصريين [٧] والكوفيين قائم على

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٦.

(٢) سورة المائدة /٦٩.

(٣) انظر دُرَّة التنزيل /١٦.

(٤) انظر الكتاب ١٥٥/٢.

(٥) انظر الارتشاف ١٢٣٧/٢ ، ١٢٨٨.

(٦) انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، شرح الكافية ٣٥٥/٤.
فقد جاء رأيه وسطًا بين سيبويه والكسائي الذي يجيز " أنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان " انظر شرح الكافية ٣٥٥/٤ ، الارتشاف ١٢٨٨/٣.

(٧) ورد في الإنصاف " ذهب الكوفيون إلى أنَّ " إنَّ " وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو: " إنَّ زيدًا قائمٌ " ، وذهب البصريون إلى أنَّها ترفع الخبر ". انظر المسألة /٢٢ ، وانظر التصريح ٢٥٣/١ ، شرح الكافية ٣٥٥/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أن (إنّ) لها عملان النَّصب والرَّفع، وذلك على مذهب البصريين، وأنَّ لها عملاً واحدًا عند الكوفيين، وهو النَّصب، مستدلاً كلُّ فريق على رأيه، والذي نراه أنَّ رأي الكوفيين هو الأفضل؛ لأن الخبر مرفوع منذُ البداية وليس بعد دخول " إنّ"، إلاَّ أنَّ الصحيح هو مذهب البصريين وسيبويه بدليل الوارد في الآية.

عرض الإسكافي في هذه القضية مذهب سيبويه في التقديم والتأخير، وهو مذهب مشهورة عنه يعمد إليه في تخريج كثير من الشواهد التي لا توافق القاعدة النحوية، كالآية التي بين أيدينا، ومن تخريجاته على مذهب التقديم والتأخير قول الشاعر:

و إن أتاه خليلي يومَ مسألة

يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ.(١)

فقد خرجه على التأخير في الفعل (يقولُ) وحقّه التقديم على أداة الشرط على تقدير: (يقولُ لا غائب مالي ولا حرمٌ إن أتاه خليلي يقلْ) بجزم الجواب المحذوف.

وتخريج سيبويه هذا يخالف مذهب بعض المتأخرين الذين يقولون: إن مجيء جواب الشرط مرفوعا إذا كان فعل الشرط ماضيا أحسن من جزمه، وهذا القولُ هو الصحيح؛ لأن البيتَ ليس فيه تقديمٌ أو تأخير فقد جاء الجوابُ مرفوعًا لأن الشرط جاء ماضيًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد بين الإسكافي موقفه بتصحيحه مذهب سيبويه والبصريين الذين يقولون بأن " إنّ " لها عملين[1].

القضية الثالثة:[2] في التقديم والتأخير.(تعدي الفعل)

في تقديم قوله تعالى: ﴿ بــه﴾ وتأخيرها في الآيات: ﴿ إنَّما حَــرَّمَعليكم الميْتَــةُ والدَّمُ ولحْمُ الخنزيرِ وَمَا أُهِــلَّ بــهِ لغَير الله ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عليكم المَيْتَةُ والدَّمُ ولحمُ الخنزيرِ وَمَا أُهِلَّ لغيرِ الله به ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿ فإنَّه رِجْسٌ أو فِسْقًا أُهِلّ لغيرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [5] وقوله تعالى: ﴿ إنَّمَا حَرَّم عليكم الميْتَةَ والدَّمَ ولحمَ الخنزيرِ وَمَا أُهِلَّ لغيرِ الله به ﴾ [6] فجــاء في الآية الأولى مقدمًا وفي المواضع الثلاثة الأخرى مؤخرًا. أمَّا تقديم " به " في الموضع الأول، إنَّما جاء على الأصل الذي يقتضيه حكم اللَّفظ؛ لأنَّ الباء التي يتعدى بها الفعل في هذا المكــان، إنَّمــا يكون من جملة الباءات التي تجيء كحرفٍ من نفس الفعل تقول: " ذهبتُ بزيدٍ "، ثم تقول: " أَذْهبْتُ زيدًا "، فتصير الباء كالهمزة المزيدة في بنية الفعل؛ لذا وجب لها حقُّ التقديم. وما يتعدى إليــه الفعل باللاَّم لا يترك؛ لأنّــه بمنزلــةِ الحــرفِ مــن نفس الفعل؛ لأنَّ قولــه: ﴿ أُهِلَّ به لغيرِ الله ﴾ صار بمنزلة " ذبحَ لغير الله

---

(١) انظر ابن عقيل ٢/ ٣٧٣

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /٣٣.

(٣) البقرة /١٧٣.

(٤) المائدة /١٤٥.

(٥) سورة الأنعام / ٣ وبداية الآية: ﴿ قُلْ لا أجدُ في مَا أُوحِيَ إليَّ مُحَرَّمًا على طاعمٍ يَطْعَمُــهُ إلاَّ أنْ يكونَ ميْتَةً أو دمًا مسفوحًا أو لحمَ خنزيرٍ ﴾.

(٦) سورة النحل /١١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مُسَمًّى عليه اسم بعض الآلهة "، فلما كان هذا هو الأصل. جرت الآية الأولى عليه [1].

أما التأخير، فلأن الإهلال كان لغير الله، وهو مُسْتَنكر- أي مستقبح - فخرج عن الأصل، بتقديم المُسْتَنْكَر؛ لأنه أحقُّ وأولى. وهو في هذا كقولهم في تقديم المفعول إذا كانوا ببيانه أعنى، فيقولون: " ضربَ زيدًا عمرٌو "، فيقدمون المفعول على الفاعل؛ لأنَّ الاهتمام بأمره أتم.

يقول سيبويه [2]: " وذلك ضَرَبَ عبد الله زيدًا " فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهبَ، فإن قدمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللَّفظ كما جرى في الأول؛ لأنك إنَّما أردتَ به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرد أَنْ تُشْغِلَ الفعل بأوَّلَ منه، وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ. فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير " [3] ويقول: "كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِهِ أَعْنَى، وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهِم وَيَعْنِيَانِهم" [4]

مِنْ كل ماسبق يتبينُ حكم التقديم في قوله: ﴿ وَمَا أُهِلَّ لِغيرِ اللّهِ بِهِ ﴾ في الآيات الثلاث؛ لأن العناية بتقديم ما يزيل الشَّك عنه أتم، وهو بالتقديم أحقُّ .

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٣٢ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٤/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٤/١ بتصرف. وانظر /٥٦.

(٤) انظر الكتاب ٣٤/١ ، وانظر دلائل الإعجاز /١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الرابعة [1] (في تقديم وتأخير مراتب الضمير)

جاءت في حكم تقديم ضمير المخاطب على ضمير الغائب في قوله تعالى: ﴿ولا تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نحنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهم ﴾ [2]، وتأخيره عن ضمير الغائب في قوله تعالى: ﴿ ولا تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خِشْيَةَ إِمْلاَقٍ نحنُ نَرْزُقُهم وَإِيَّاكُمْ ﴾ [3].إنَّ المختار في كلام العرب أنَّه إذا اختلف الضمير بالنسبة إلى التكلم، والخطاب، والغيبة، بأنْ كان أحدُهما ضمير مخاطبٍ والآخر ضمير غائبٍ، فالذي يلي الفعل لا يكون إلاَّ متصلاً.وسيبويه [4] لم يذكر إلا الاتصال يقول: " فإذا كان المفعولان اللَّذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعلِ مخاطبًا، وغائبًا، بدأتَ بالمخاطب". نحو قوله تعالى: ﴿ فَعُمِّيَتْ عليكم أَنُلْزِمُكُمُوها وأنتُم لها كَارِهُون ﴾[5] ثم يبين سبب تقديم المخاطب على الغائب بقوله [6]: " وإنَّما كان المخاطب أولى بأنْ يبدأ به من قِبَلِ أَنَّ المخاطب أَقْرَبُ إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلمُ أولى بأَنْ يَبْدَأَ بنفسِهِ قبلَ المخاطب، كان المخاطبُ الذي هو أقربُ من الغائبِ أولى بأَنْ يُبْدَأَ به من الغائب ".والمفعول الثاني يجوز فيه الاتصال والانفصال فنقول: " الدِّرهمُ أعطيتني إيَّاه، وأعطيتنِيهِ، والدِّرهمُ أعْطيتُكَ إيَّاه، وأَعْطَيْتُكَهُ" [7].

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٩٩.

(٢) سورة الأنعام /١٥١.

(٣) سورة الإسراء /٣١.

(٤) انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) سورة هود /٢٨.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٧) انظر شرح المفصل ١٠٥/٣ ، والمساعد ١٠٥/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسيبويه لم يذكر في هذا إلاَّ الاتصال [١]، وقال أبو علي: الانفصال أَفْصَحُ [٢].

أمَّا تأخيره عن الغائب كما في الآية الثانية فليس بمختار يقول سيبويه[٣]:" فإن بدأتَ بالغائب فقلت: أَعْطَاهُوكَ فهو من القبيح وأنَّه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم، ولكنَّك إذا بَدَأْتَ بالغائب قلت: قد أعطاه إيَّاك.

ثم يعقب قائلاً [٤]: " وأمَّا قولُ النحويين: قَدْ أعطاهُوكَ وأَعْطَاهُوني، فإنَّما هو شيءٌ قاسوه، لم تكلّمْ به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضِعِه، وكانَ قياسُ هذا لو تُعلِّمَ به كان هينًا ".أما الإسكافي فقد فصَّلَ هذهِ القضية بقوله:" ليس الضميران إذا اتصلا بالفعلِ كالضميرين إذا انفصلَ أحدهما وعُطِفَ على الآخرِ؛ لأنَّ قولَهم: أكرمْتُه وإيَّاك، مثل قولهم: أكرمْتُك وإيَّاهُ، في أنّ كلَّ واحدٍ منهما مختارُ في مكانِهِ الذي يوجبُ تقديم ما قُدِّم، وتأخير ما أُخِّر، بخلاف ما يُختار إذا اتصلا بالفعلِ في مثلِ: ما أعطيتكه". لذا نجده قد أرجع تقديم ضمير المخاطب على الغائب في الآية الأولى؛ لأنّ قبله (ولا تقْتُلُوا أولاَدَكُم مِنْ إِمْلاَقٍ) أي: من أجلِ إملاقٍ، وانقطاعِ مالٍ وزاد، وقد جاء على الأصلِ؛ لأن

---

(١) انظر الكتاب ٣٦٤/٢ ، وانظر الارتشاف ٩٣٤/٢.

(٢) انظر الارتشاف ٩٣٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٤

(٤) انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ــ ٣٦٦ ، وانظر شرح التسهيل ١٢٢/١ ، المساعد ١٠٦/١ ، وشفاء العليل ١٩٥/١ ، الهمع ٦٣/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإملاقَ، وهو الفقرُ واقعٌ، فكان تقديم ضمير المخاطب أحق في هذا الموضع [1].

أمَّا تأخير ضميرِ المخاطبِ في الآية الثانية؛ فلأنَّ الإملاقَ غيرُ واقع لقوله:

﴿ خشية إملاقِ ﴾ أي: خوفُ الفقرِ على الأولاد. فقدَّم في كلِّ موضع من الموضعين ما اقتضى تقديمه، وأَخَّرَ ما اقتضى الموضع تأخيره [2].

هذه القضية بينت مراتب الضمير، وأيهما الأحقُّ بالتقديم، ونجد الإسكافي قد شرحها شرحًا وافيًا، وأسهب في بيان سبب تقديم المخاطب في الآية الأولى، بالرغم من مجيئه على الأصل.

وهذا ما لم نجده فيما سبق من قضايا بقصر الكلام عن كل ما جاء منها على الأصل. و تُعدُّ هذه من مميزات منهجه، حيث نجده يشبع المسألة تفصيلا متى وجد أنّها تحتاج إلى فيض من الشرح حتى وإنْ جاءت على الأصل.

---

(١) انظر دُرَّة التَّأويل /٩٩.

(٢) انظر دُرَّة التَّأويل /٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الخامسة: في الاسم المعرف بآل بعد اسم الإشارة.

وردت في الكلام عن الموقع الإعرابي لكلمة" بَلَدْ " [١] النكرة في قوله تعالى: ﴿وإذْ قالَ إبراهيمُ رَبِّ اَجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمنًا ﴾[٢] وكلمة " البلدَ " المعرفة في قوله تعالى ﴿ وإذْ قالَ إبراهيمْ رَبِّ اَجْعَلْ هَذَا البَلَدَ آمنًا ﴾[٣]. فالجواب عن ذلك: أنَّ كل الآية الأولى واقعة مفعولاً ثانيًا، واسم الإشارة في محل المفعول الأول، وكلا المفعولين منصوبٌ بالفعل "جعل " الذي هو من أفعال التصيير.أمَّا في الآية الثانية، فالكلمة لها وجهانِ من الإعراب:

الأول: أن تكون عطف بيان على مذهب سيبويه[٤]. وإن كان سيبويه [٥] في بعض المواضع يسمِّيه صفةً على التسامح، مع أنَّه اسم جامدٌ وحقُّه أن يكون عطف بيان كما صاحب الدُّرة قال السهيلي[٦]: وإنْ سَمَّاه سيبويه صفةً ، فمذهبه التسامح في هذه التوابع كلِّها، وقد سمَّى التوكيد، وعطف البيان صفة في غير موضع، وقد عُرف مذهبُه في ذلك: وممن يجعله عطف بيان، الزَّجاج [٧]، وابن

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٢٣.

(٢) سورة البقرة /١٢٦.

(٣) سورة إبراهيم /٣٥.

(٤) انظر دُرَّة التنزيل /٢٣ ، وانظر الكتاب ٢/٧.

(٥) انظر الكتاب ٢/٧ ، ١٨٨.

(٦) انظر الارتشاف ٤/١٩٣٤.

(٧) انظر المغني /٥٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جنّي [١]،و ابن السِّيد [٢]و السهيلي [٣] وابن مالك [٤]

الثاني: أنْ يكون صفة على مذهب المبرد [٥]، و " آمنًا " هي المفعول الثاني.

وذكر ابن عصفور [٦] أنَّ النحويين أجازوا في مثل: "مررتُ بهذا الرَّجلِ " أن يكونَ نعتًا، وعطف بيان.

أمّا الإسكافي فقد بيّن الفرق الإعرابي بين الكلمتين في الآيتين، بأنَّه إنّما جاء منكرًا في الآية الأولى؛ لأنه دلَّ على مكانٍ من الأمكنة غيرِ مشهورٍ عنها بخصوصية عمارة وسكنى النَّاس، و قد وقعت ولم يكنِ المكان قد جُعل بلدًا فكأنه قال: (اجعل هذا) الوادي (بلدًا آمنًا)، ووجه الكلام فيه تنكير" بلد " وهو مفعول ثانٍ، و"هذا" مفعولٌ أول.

وجاء معَّرفًا في الآية الثانية وقد جُعلتْ بلدًا فكأنه قال: اجعلْ هذا المكان الذي صيّرتَه كما أردْتَ ذا أمنٍ على مَنْ آوى إليه فيكون عطف بيان، و"آمنًا " مفعولا

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٢١ ، والمغني /٥٧٠.

(٢) انظر إصلاح الخلل /٧١ ، والمغني /٥٧٠.

(٣) انظر نتائج الفكر /٢١٤.

(٤) انظر التسهيل /١٧٠ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٠ ، وشفاء العليل ٢/٧٥٧.

(٥) يقول المبرد في باب " ما كان من الأسماء نعتًا للمبهم نقول: " هذا الرَّجلُ مقبلٌ " والوجه ، أن تجعلَ الاسم نعتًا للمبهم " انظر المقتضب ٤/٣٢٢.

ويقول في موضع آخر: " وذلك قولك: مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحدٍ وإن كان نعتًا له " ، انظر ٤/٢٨٣. وانظر ٤/٢١٦ ، وانظر دُرَّة التنزيل /٢٣.

(٦) انظر شرح الجمل ١/٢٩٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا، فعرّف حين عرَّف بالبلدية. موافقا بذلك سيبويه.

ولقد أشارت هذه القضية إلى مبدأ التسامح الذي سلكه سيبويه في إطلاقه على المسميات، والذي كان في الأسماء والمصطلحات الفرعية التي تدخل تحت مسمى عام أصلي يشملها و يشمل غيرها معها. فتسامحه في تسمية عطف البيان صفة، إنما كان من جهة أنهما فرعان من مصطلح عام هو التابع الذي يشملهما كما يشمل معهما التوكيد والبدل، وإن كان هذا التسامح يؤدى في بعض الأحيان إلى لبس و خلط في القواعد النحوية، إلا أن الدارس لأسلوب ومنهج سيبويه يدرك مراده، وإن كان من النحاة من أعربه صفة كالمبرد.

والقول الأرجح أنَّ (البلد) في الآية الثانية أنها عطفُ بيانٍ وليس صفةً، كما ذهب إليه المبر وغيره من النحاة.

القضيَّة السادسة [1] **(توكيد الضمير المتصل).**

وردتُ في حكم توكيد ضمير الرفع المتصل المعطوف عليه في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذينَ أَشْرَكُوا لو شاء الله مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آباؤُنَا ﴾ [2] بينما جاء مؤكدً قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذينَ أَشْرَكُوا لو شاء الله مَا عَبَدْنا مِنْ دُونِهِ مِنْ شيءٍ نَحْنُ وَلاَ آباؤُنَا ﴾ [3] فقد أُكِّد بالضمير "نحن" مع وجود الفصل الذي لا يوجب التوكيد.

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٩٨.

(٢) سورة الأنعام /١٤٨.

(٣) سورة النحل /٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنَّ عدم التوكيد [1] بالضمير "نحن" في سورة النحل إنما كان لمجيء قوله: (ما أشركنا ولا آباؤنا) منفيا "بما" و"لا" بعد الواو مؤكد معنى "ما" الداخلة على الفعل فكأنها مؤكدة للفعل، وإذا أكدتْ الفعل وعلامة الإضمار جزء منه فكأنها أكدتها.

أما توكيده في الآية الثانية "نحن" فقد جاء:

أولاً – لأنَّ الفعلَ لم يكن مؤكدًا لنفس الفعل كما كانت "لا" بعد واو العطف مؤكدة معنى "ما" التي تنفي الفعل فتصير كأنها مؤكدة ما هو كبعض الفعل كما في قوله: (ولا آباؤنا).

وثانيا– لأنَّ الفصل هنا كان بالمفعول به وهو "من شيء" وبالجارّ والمجرور "من دونه" فيكون بمعنى الاستثناءوهما ليسا مؤكدين لنفس الفعل، وجاءت "لا" ولكنها لم تلِ علامة الضمير المعطوف عليها لكثرة الحواجز، والبعد الحاصل بين الكلمتين – علامة الضمير في "عبدنا" وبين "لا" المؤكدة التي تنفي الفعل الذي علامة الضمير كجزء من أجزائه بقوله: (من دونه من شيء)، احتاج الضمير في العطف عليه إلى ما يؤكده، فأدخل الضمير "نحن" في الآية الثانية، ولم يدخله في الأولى.

---

(١) انظر هذه القضية في كلٍّ من الكتاب ١/٢٧٧ وما بعدها ، ٢/٣٥١ ، ٣٥٢ ، شرح التسهيل ٣/٣٠٥ ، الارتشاف ٤/١٩٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضيَّة السابعة [1] (تعدي الفعل بالهمزة والتضعيف).

وردت في حكم تعدية الفعل " نجا " بالهمزة في قوله تعالى ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ والذينَ معه في الفلك ﴾ [2] وبالتَّضعيف في قوله تعالى: ﴿ فكذَّبُوه فنَجَّيْناه ومَنْ معه في الفلك ﴾[3].

إنَّ تعدية الفعل بالهمزة في الأولى هو الأصل، لأنَّ أَفْعَلْتُ في باب النَّقل أصلٌ لِفَعَلْتُ، وهو الكثير، تقول: " نجا " و " أنجيتُه " كقولك: ذَهَبَ وَأَذْهَبْتُهُ، ودَخَلَ وأدخلتُهُ، وخَرَجَ وأخرجتُهُ.

يقول سيبويه [4]: تقول: دَخَلَ، وَخَرَجَ، وجَلَسَ. فإذا أخبرتَ أَنَّ غيره صَيَّرَهُ إلى شيءٍ من هذا قلت: " أَخْرَجَه، وأَدْخَلَه، وأَجْلَسَهُ ".

ويقول: " وتقول: فَزِعَ وأَفْزَعْتُهُ، وخاف وأَخَفْتُهُ، وجَالَ وأَجَلْتُهُ " [5].

والأصل في تعدي الفعل بالهمزة، أنَّ الفعلَ قبل دخولِ الهمزةِ عليه يكون لازمًا فيتعدى لواحدٍ نحو: " ذهَبَ زيدٌ، وأذهبتُهُ "، أو متعديًا لواحدٍ نحو: " كَفَلَ زيدٌ عمرًا " فيصبح بعد دخولها متعديًا لاثنين نحو: " أَكْفَلْتُ زيدًا عمرًا ".

وفي التَّعدي بالهمزةِ مذاهب:

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١١٢.

(٢) سورة الأعراف/٦٤.

(٣) سورة يونس /٧٣.

(٤) انظر الكتاب ٤/٥٥ حيث ذكر ذلك بقوله: " هذا باب افتراق فعلتُ وأفعلتُ في الفعلِ للمعنى ".

(٥) انظر الكتاب ٤/٥٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول: مذهب المبردِ [١]، انَّه سماعُ في اللاَّزم والمتعدي.

والسماع كما هو معروف ضدُّ القياس، وهو النقل الذي كثيرًا ما تعدّل أو تبدّل الأصول به تبعًا لما يسمع عن العرب مهما كان ذلك المسموع قليلاً.

الثاني: وهو مذهبُ أبي الحسنِ [٢]، وظاهرُ مذهب أبي علي [٣] أنَّه قياسٌ في اللاَّزم والمتعدي.

الثالث: مذهب سيبويه [٤]، أنَّه قياسٌ في اللاَّزم.إذا لم تدخلْ عليه الهمزة لمعنى آخر،وهو في المتعدي على السَّماع. وقال السُّهيلي [٥]: " النَّقل بالهمزةِ مذهب سيبويه أنَّه مسموعٌ، ومذهبُ غيره أنَّه مقيسٌ على الإطلاق ".

الرَّابعُ: وهو مذهبُ أبي عمرو [٦]، أنَّه مقيسٌ في كلِّ فِعْل إلاَّ في باب عَلِمَ.

أمَّا تعدية الفعل بالتَّضعيف [٧] في الآية الثانية إنما جاء على القلة. تقول: فَزِعَ وفَزَّعتُهُ، وخاف، وخَوَّفتُهُ.

---

(١) انظر المقتضب ١٧٨/٤ ، ١٨١.

(٢) انظر المساعد ٤٤٦/١.

(٣) انظر الإيضاح العضدي /٩١ ، والبغداديات /١١٧ ، ١١٨.

(٤) انظر الكتاب ٥٥/٤ ، وانظر الارتشاف ٢٠٩٣/٤.

(٥) انظر الروض الأنف ١٣٠/٣ ، ١٣١.

(٦) انظر المساعد ٤٤٦/١.

(٧) التعدية بالتضعيف تدلُّ على تكرار في الفعل ، لا تدل عليه التعدية قاله: الزمخشري في المفصل /٢٧٦ ، ٢٧٧ ، والسهيلي ، انظر المساعد ٤٤٦/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد يؤتى معه بالهمزة فتقول: أفزعتُه، وأخفتُه. يقول سيبويه [1]: " وقد يجيء الشيءُ على فعّلتُ، فيشرك أفعلتُ، كما أنّهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فَرِحَ وفرّحتُه، وإنْ شئتَ قلت: أفرحتُه، وغَرِمَ وغرّمتُه، وأغرمتُه إنْ شئتَ؛ كما تقول: فزّعتُه وأفزعتُه "

ولا يؤتى بالتّضعيف مع الهمزة، لا تقول في " أذهبتُه، وأدخلتُه: ذهّبتُه، ودخّلتُه.

وفي التّعدي بالتّضعيف مذهبان [2]:

الأول: أنّه سماعٌ في اللاّزم والمتعدي الثّاني: أنّه قياسٌ.

ومما سبق يتضح أنّ التّعدية بالهمزة في الآية الأولى جاءت على الأصل الكثير. أمّا في الآية الثانية فقد جاءت التعدية بالتّضعيف على القليل.

إن معنى الفعلين في الآيتين واحدٌ، سواء كان بالهمزة كما جاء في الآية الأولى، أو بالتضعيف كما جاء في الآية الثانية، كما أن كليهما يكون للتعدي، إلا أن التعدي بالتضعيف يدل على التكثير والمبالغة، وقوة الفعل في كيفيته أو كميته[3]، لذا نرى سيبويه يفرق بين الصيغتين بقوله: " وقالوا: أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب حين كثّروا العمل، وكان أبو عمرو أيضا يفرق بين نزلتُ وأنزلت... وتقول: كسرتُها وقطعتُها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرته وقطّعته ومزّقته..." [4] . ويقول ابن قتيبة: " وتدخل فعّلت على أفعلت إذا أردت تكثير العمل والمبالغة تقول: أجدت وجوّدت وأغلقت وغلّقت.... " [5]

---

(١) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، وانظر الارتشاف ٤/٢٠٩٣.

(٢) انظر الارتشاف ٤/٢٠٩٣.

(٣) انظر التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور ٣/ ١٤٧، ١٤٨.

(٤) انظر الكتاب ٤/٦٣.

(٥) انظر أدب الكاتب /٣٦٠، شرح الشافية لابن الحاجب ١/ ٩٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: قضايا حروف المعاني

القضية الأولى (في الفرق بين " ما" الموصولية و " الذي ")

وقد وردت في الاسم الموصول [١] " الذي " في الآيات في قوله تعالى ﴿ولئنْ اتَّبَعْتَ أهواءَهم بعدَ الذي جاءَكَ مِنَ العلمِ ﴾[٢] وقوله تعالى:

﴿ ولَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم بعدَ ما جاءَكَ مِنَ العلمِ ﴾[٣] وقوله ﴿ ولَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم بَعْدَ ما جاءَكَ مِنَ العلمِ ﴾ [٤] حيث جاءت " ما " في هذه المواضع بمعنى الذي " إلاَّ أنَّ بعضَها خرجَ على لفظ "الذي" كالآية الأولى، وإيقاع الأخرى على لفظ " ما ".

لقد وضَّح الفرق[٥] بين " الذي " و " ما "؛ ليظهرَ موضعُ كلٍّ واحدٍ منهما، والمعنى الذي يليقُ بهما، فيصحُّ الفصلُ. فقال[٦]:" اعلم أنَّ " ما " إذا كانت بمعنى " الذي " فإنها تتفق معها في أنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين يحتاج إلى صلة؛ ليتبيّنَ بها.

أما أوجه المخالفة – وهي مخالفة الأصل والخروج عنه – بينهما فهي كثيرة، فتصير " الذي " بهذه المخالفة متضمنة من البيان مالا تتضمنه " ما ". فمن أوجه المخالفة:

---

(١) انظر دُرَّة التأويل /٢٠.

(٢) البقرة /١٢٠.

(٣) البقرة /١٤٥.

(٤) الرَّعد /٣٧.

(٥) انظر دُرَّة التنزيل /٢٠.

(٦) انظر دُرَّة التأويل /١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبعد هذا العرض يتضح: ـ

أ. أن كلاً من " الذي " و "ما" التي هي بمعناها: اسمان مبهمان ناقصان، وزادت " الذي " على " ما " في وجوه البيان المذكورة.

ب. بالعودة للآيات الثلاث يتضح ما يليق من الاسمين بكل آية وهو أنَّه:

١- لما كانت الآية الأولى تفيد بالعلم الذي هو مُحِيطٌ بالشرع، وكلّ الإيمان

والمانع من الكفر الذي هو أكبر الذنوب، وهو الذي ثبتَ به الإسلامُ، وصَحَّ

الإيمانُ. جاءت لفظةُ " الذي " وهو اللفظ الأشهر(١)

٢-. ولما كان العلم في الآيتين الأخريين، ليس المقصود به كلُّ الشَّرعِ كما في الآية الأولى، بل قُصد به بعض الشَّرعِ؛ أي واقعٌ على بعضِ ما وقع عليه الأول، فلم يُشْهَر شهرته، عُبِّرَ عنه باللفظ الأقصر - بمعنى لم يجاوزه إلى غيره في الحكم -؛ لأنه خص الأول باللفظ الأشهر(٢)- أي أكثرمن المشهور الذي اتفق كافة النحاة أو أغلبهم على التصديق به.

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٢١.

(٢) انظر المرجع السابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الثانية: (وظيفة " ما " عند اتصالها بالظرف " حيثُ ").

وقد [١] جاءت في استعمال " حيث" في قوله تعالى ﴿ وحيثُ مَـــا كُنْتُم فَولُـوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَه ﴾[٢] وقوله: ﴿ وَمِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَوَل وَجْهَكَ شَـطْرَ المَـسْجِدِ الحرامِ﴾ [٣] وقوله: ﴿ وَمِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَـوَلِّ وَجْهَكَ شطر المسجِدِ الحرامِ﴾ [٤]

فاستعمال " حيث " في الآية الأولى جاء للشرط؛ لأنَّه قارنته " ما " يقول سيبويه: ومثلُ ذلك قولهم: ماذا ترى، فلو كان ذا لغوًا لما قالتْ العرب: عمَّـا ذا تـسأل؛ ولكنهم جعلـوا " ما " و " ذا " اسمًا واحدًا، ومثل ذلك " كأنَّما " و " حيثما " فـي الجزاء " [٥].

ويقول في باب الجزاء [٦]: " ولا يكونُ الجزاءُ في " حيثُ " ولا في " إذ " حتـى يُضَمَّ إلى كلٍّ واحدٍ منهما " ما "، وليست " ما " فيهما بلَغْوٍ، ولكن كلَّ واحدٍ منهما مع " ما " بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ. ويقول ابن هشام [٧] عند كلامه على " حيـثُ ": " وإذا اتصلتْ بها " ما " الكَّافة ضُمِّنَتْ معنى الشرط، وجزمت الفعلين كقوله:

حيثُما تستَقِم يُقدِّرْ لك اللهُ نَجَاحًا في غَابِرِ الأَزْمَانِ [٨]

---

(١) انظر دُرَّة التأويل /٣٠.

(٢) البقرة /١٤٤.

(٣) البقرة /١٤٩.

(٤) البقرة /١٥٠.

(٥) في باب " إجرائهم ذا وحدَه بمنزلة الذي ". انظر الكتاب ٤١٨/٢. بتصرف يسير.

(٦) انظر الكتاب ٥٦/٣ ، ٣٢١.

(٧) انظر المغني /١٤١.

(٨) لم أعثر على قائله: وهو في المغني /١٤١ ، والمساعد ١٤٠/٣ ، والأشموني ١٦/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول أبو حيّان [١]: " ولا تكون " حيثُما " إلاَّ شرطًا ".أمَّا " حيث " في بقية الآيات، وإن تَضمَّنتْ معنى الشرط، بدليل دخول الفاء في الجواب، لا يجزم بها الفعل المستقبل، ولفظه " خرجتَ " في الآيات، لفظةُ الماضي، وهي في موضع المستقبل، بل ترفعه [٢].

يقول سيبويه [٣]: وإنَّما منَعَ " حيثُ " أنْ يُجازَى بها أنَّك تقول:" حيثُ تكونُ أكونُ"، فتكونُ وصلٌ لها، كأنَّك قلت: " المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ ".

لذا فإنَّ الماضي معها بمنزلة المستقبل، وذلك كقولنا: " حيثُ تنزلُ أنزلُ " بوجوب الرَّفعِ، وبطلانِ الجزم. وعلى العكس من قوله: ﴿ حيث ما كنتُم ﴾ في الآية الأولى، فالفعل " كنتُم " في موضع فعلٍ مجزوم، فكأنَّه قال: ﴿ وحيثُ ما ﴾ تكونوا ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكمُ شَطْرَه ﴾، وليس كذلك في قوله: ﴿ ومِنْ حيثُ خَرَجْتَ ﴾ من تضمنه معنى الشرط كما يكون في قولك: " إنْ خرجتَ خرجْتُ "، إلاَّ أنَّ الماضي لا يجزم، كما لا يجزم الفعل في صلة " الذي " وإن دخله معنى الشرط، إذا قلت: " الذي يزورني فله درهمٌ "-فأوجبتَ الدِّرهمَ بالزيارة [٤].

= والشاهد في " حيثما " حيث جزم الفعلين.

(١) انظر الارتشاف ٤/١٨٦٧.

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /٣٠.

(٣) انظر الكتاب ٣/٥٨.

(٤) انظر دُرَّة التنزيل /٣٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضيَّة الثالثة: (حقيقة الكاف المتصلة باسم الإشارة " ذلك و ذلكم ").

وقد وردتْ في[١] " الكاف " المتصلة باسم الإشارة في قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كانَ منكم يؤمنُ بالله واليومِ الآخِرِ ذ أزْكَى لكم وأطْهَرُ ﴾ [٢]، وفي قوله تعالى: ﴿ ذلِكُم يُوعَظُ به مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخرِ ﴾ [٣]وهل هي اسمٌ أمْ حرف ؟

والرَّدُّ ع ذلك: أنَّ الكاف تجيء في الكلام اسمًا للمخاطب وتكون ضميرًا محل نصب، أو جرٌّ نحو قوله تعالى: ﴿ ما ودَّعَكَ ربُّك ﴾ [٤] فكاف الخطاب هنا واقعة في محل نصب في قوله: " ودَّعَكَ "، وفي محل جر في قوله: " ربُّك ".

وتجئ حرفَ معنى لا محلَّ له، ومعناه الخطاب، وهي المتصلة بالأسماء المبهمة التي للإشارة. وهذا هو الصحيح [٥]، وهو الذي ذهب إليه سيبويه حيث يقول [٦]: " فهذه الكاف لم تجيء علمًا للمأمورين والمنبَّهين المضمرين، ولو كانت علمًا للمضمرين، لكانت خطأ "، ويقول [٧]: " ومما يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قول العرب: أرَيْتَكَ فلانًا ما حالُه، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف، كنت مستغنيًا، فإنَّما جاءت الكاف هنا توكيدًا، وما يجيء في الكلام

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٤٠.

(٢) سورة البقرة /٢٣٢.

(٣) سورة الطلاق /٢.

(٤) سورة الضحى /٣.

(٥) انظر المغنى /١٩٧.

(٦) انظر الكتاب /٢٤٤.

(٧) انظر الكتاب ١/٢٤٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

توكيدًا، لو طُرِحَ، كان ومنه قوله تعالى: ﴿ أَرَيتَكَ هذا الذي كرَّمت عليَّ ﴾[1] فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب. هذا قول سيبويه [2] وهو الصحيح – المعتمد عليه في الضبط والتحري – وهذا عنده دليل على أنها ليست اسمًا.

والفراء [3] عنده أن الكاف هي الفاعل؛ لمطابقتها للمسند إليه، والتاء حرف خطاب. وهو مردود: أ. بصحة الاستغناء عن الكاف.

ب. أن الكاف من ضمائر النَّصب والجرِّ، ولم تقع قطُّ مرفوعة.

ويردُّ قول الكسائي [4] الذي جعل الكاف مفعولاً، أنه لا يصح الاقتصار على المنصوب في نحو" أَرَيتَك زيدًا ما صنع " لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم.

وهناك عدة دلائل أخرى على عدم مجيئها اسمًا:

أ. اجتماعها مع نون التَّثنية في قوله تعالى: ﴿ فَذَانِك بُرْهانانِ مِنْ رَبِّك ﴾[5] لأنها لو كانت اسمًا مجرورًا فإنها لا تجتمع مع نون التَّثنية كما لا تجتمع معها في قولنا " غلامانك " بل نقول: " غُلاماك ".

ب. أنَّ أسماء الإشارة معارف، ولا يَصِحُّ إضافتها، فالكاف بعدها ليست في

---

(١) سورة الإسراء /٦٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٥/١. وانظر المغني/١٩٨.

(٣) انظر رأيه في المغنى /١٩٨.

(٤) انظر المغني /١٩٨.

(٥) سورة القصص /٣٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محل مضاف إليه. إلاَّ أنها لم تفارق معنى الخطاب. فتقول في خطـــاب القريب: " ذا "، وللبعيد " ذاك "، وإذا جاءت مثناةَ اللَّفظِ، أو مجموعة على حـــسب حـــال المخاطبين تكون على معنيين [1]: الخطاب، والتبعيد.

وفي القرآنِ كلُّ موضع أفردَتْ فيه الكاف، والخطاب لجماعة، فالمخاطبـــة للنَّبي ﷺ، ثم العدول عنها إلى مخاطبة أمَّتِه [2]

في هذه المسألة نجد أنَّ الإسكافي

١- ذكر توجيهين :

الأول: أنَّ الكاف من " ذلك" لمجرد الخطاب فجاز التوحيد كما في آية البقرة

الثاني: أن كل موضع أفردت فيه الكاف والخطاب لجماعة في القرآن، إنما كانت الكاف لمخاطبة النبي- صلى الله عليه وسلم – ثم عُدِل عنها إلى مخاطبة أمّته، كالآية الثانية، فقوله (ذلك يُوعَظُ به مَنْ كان منكم) جاءت الكاف فيه لمخاطبـــة النبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، والكاف في " منكم " خطاب لأمَّتِه.

ثانيًا: لم يذكر لنا الأسباب التي دعت إلى هذين الوجهين، وقد ذكر ابن جماعة أنَّ في الإفراد تشريفٌ للنبيِّ – صلى الله عليه وسلم –، والجمع إنَّما هو خطاب له ولأمَّتِه وقدَّمَ تشريفه [3].

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /٤٠.

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /٤١.

(٣) انظر كشف المعاني في المتشابه من المثاني/ ١١٤ بتصرف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذكر ابن الزبيرسببًا آخر فقال:" إن آية البقرة جاءت بعد تعنيف المضرِّين بالزّوجات واحتيالهم على أخذ أموالهم بغير حقٍّ، ولهذا جاءت الآية بالإفراد وإن عمَّ، فإنَّ الممتثلين والمستحيين لذلك قلة.

أمَّا آية الطلاق فالذي قبلها وبعدها أحكام متعلقة بالطلاق وهي تقتضي العموم فالخطاب للجميع لذلك جاء قوله: (مَنْ كانَ يُؤمنُ) ولم يقلْ (منكم). (١)

المسألة الرابعة (حذف النون في " إنّا و إنّا وأنّي " من قوله: إنني وأنني و إننا).

وقد وردت في بيان النُّون المحذوفة المتصلة بـ " إنَّ " و" أنَّ " والمتصلة بالضمير " نا "، في قوله تعالى: ﴿ وَاشْهَدْ بأنّا مُسْلِمُون﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿ إنَّا رَادُّوهُ إليك ﴾ (٣) وهل هي نفسها المحذوفة مع ياء المتكلم في قوله تعالى: ﴿ إنّي آنَسْتُ نارًا ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ إنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ (٥).

الجواب: إنَّ النُّون التي حُذِفت من " أنَّا " غير النُّون التي حُذِفت من " إنِّي "؛ لأن المحذوفة من " إنِّي " هي نون الوقاية، وتسمى " نون العماد

---

(١) انظر ملاك التأويل ١/ ٢٧٠-٢٧١ بتصرف

(٢) سورة آل عمران /٥٢.

(٣) سورة القصص /٧.

(٤) سورة طه /١٠.

(٥) سورة طه /١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة؛ لأنَّ حذفها جائزٌ، وعلى الفصيح أنْ تقول: إنِّي، وأنِّي، وكأنِّي. يقول سيبويه [1]: " فإنْ قلتَ: ما بالُ العربِ قد قالتْ: إنِّي وكأنِّي ولعلِّي، ولكنِّي، فإنَّه زَعم أنَّ هذه الحروف اُجْتمع فيها أنَّها كثيرة في كلامهم،وأنَّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمَّا كَثُرَ استعمالهم إيَّاها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء ".وهي المحذوفة عند أكثر البصريين، والكوفيين [2]، خلافًا لمن زعم أنَّ المحذوفة هي النون الأولى الساكنة، ولمن زعم أنَّ الثانية هي المحذوفة، ونون الوقاية باقية، لم تحذف وممن قال ببقاء نون الوقاية ابن هشام [3].

أمَّا النُّون المحذوفة في " أنَّا " و " إنَّا " من قولك: " أنِّنا " و " إنِّنا "، هي الأخيرة من " أنَّ " و " إنَّ "، دون اللاحقة مع الضمير؛ لأن النون التي في " أنا " من قولك " إنَّنا " فإنها مع الألف اسم المخبرين عن أنفسهم، فلا تسقط سقوط التي تأتي مع الياء.

---

(١) انظر الكتاب ٣٦٩/٢ ، والمغني /٣٨٠.

(٢) انظر الارتشاف ٩٢٣/٢.

(٣) انظر المغني /٣٨٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضية الخامسة: (حقيقة كاف الخطاب في قوله: (أرأيتكم).

وردت[١] في قول النحويين في قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيتَكُمْ ﴾ في الآية: ﴿ قُلْ أَرَءَيتَكم إِنْ أتاكم عَذَابُ اللّه ﴾ [٢] وإنَّ النحاة على مذهبين:

الأول: مذهبُ أهل البصرة: أنَّ الكاف عندهم للخطاب وليست باسم، وهي كالكاف في " ذلك ". وهو مذهب سيبويه [٣] يقول: " وتقول: أَرَأَيْتَكَ زيدًا أبو مَنْ هو، فلا يحسنُ فيه إلاَّ النَّصب في زيدٍ ".فيقولون للمثنى: أرأيتَكُمَا زيدًا عاقلاً. وللجماعة: أرأيتَكُمُ بمعنى: " أعلمته عاقلاً ". والتاء باقية على الفتح لا تتغير،وهو علامة الضمير دون الكاف؛ لذا جاءت الكاف مثناه، ومجموعة دون التاء.

ومذهبُ أهل الكوفة أنَّ الكاف اسم مضمر، كما أنَّ التاء اسم، والتقدير عندهم: أرأيتم أنفسَكم ﴿ إنْ أَتَاكم عذابُ اللّه ﴾. إلاَّ أن التاء موحدة اللَّفظ مع الكاف، التي تختلف باختلاف المخاطبين، وهو مذهب الكسائي [٤]، الذي يجعل الكاف في موضع المفعول الأول.يقول الفراء[٥]: " وإذا كانت بمعنى " أخبرني " [٦]، جاز أَنْ تختلف التاء باختلاف المخاطب، وجاز أَنْ تتصل بها الكاف مشعرة باختلاف المخاطب، وتبقى التاء مفتوحة كحالها للواحد المذكر.ولا اختلاف بين المذهبين

---

(١) انظر دُرَّة التأويل /٨٦.

(٢) سورة الأنعام /٤٠ ــ ٤٧.

(٣) انظر الكتاب ٢٣٩/١ ، ٤٠ ، والبحر المحيط ٥٠٤/٤.

(٤) انظر البحر المحيط ٥٠٤/٤.

(٥) انظر البحر المحيط ٥٠٤/٤.

(٦) وكون " أرأيتك " بمعنى " أخبرني " نصَّ عليه سيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والفارسي ، وابن كيسان، وغيرهم. انظر البحر المحيط ٥٠٤/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في ترادف الخطابين، التاء، والكاف. وترادفهما لا يكون إلاَّ عند المبالغة في التَّنبيه؛ لذا جاء بالتاء والكاف اللَّتين لا تخلوان من الخطاب على المذهبين. إلاَّ أن مذهب الكوفيين في الآيتين صحيحٌ محتمل [١]. على تقدير: " أرأيتم أَنْفسَكم " في الآيتين.

القضيَّة السادسة: (وضع اللام موضع " أنْ " قبل الفعل المضارع).

وردتْ[٢] في حكم موضع " اللاَّم " في قوله: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نورَ اللهِ بأَفواهِهِم واللهُ مُتِمُّ نورِهِ ولَو كَرِهَ الكافرونَ ﴾ [٣] موضع " أن " في قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نورَ اللهِ بِأَفْواهِهِم ويَأْبَى اللهُ إلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ولَو كَرِهَ الكافرونَ ﴾ [٤].

والرَّد عن ذلك عند النحاة [٥] أَنَّ اللاَّم توضع موضع " أَنْ " لكثرة ما يُقالُ: " زُرْتك لتكرمنَي " فنابتْ اللاَّم عن " أن " وقامت مقامها في الموقع، وهذا على المشهور، فتعدى إليها مع ما بعدها من الفعل كتعديه إلى "أن" وما يتضمنه من المستقبل فيقال: " قصدْتُ أَنْ تفرحَ "، و " قصدْتُ لتفرحَ ".

وهذا كلُّه إنَما كان على التَّوسعِ، لا الحقيقة. ومنه قوله تعالى: ﴿ وأَنْزَلْنَا إليك الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ﴾ [٦] فقد اختلف النحاة [٧] في نصب الفعل " لتبيِّنَ " فقال

---

(١) ذكر ذلك صاحبُ دُرَّة التنزيل. انظر /٨٦.

(٢) انظر دُرَّة التنزيل /١٤٠ ، ١٤١.

(٣) سورة الصف /٨.

(٤) سورة التوبة/٣٢.

(٥) انظر دُرَّة التنزيل /١٤١.

(٦) سورة النحل /٤٤ وتتمتها: ﴿ مَا نزلَ إليهم ولعلَّهم يتفكرون ﴾

(٧) انظر هذا الخلاف في المغني /٢٣١ ، وانظر الكتاب ٧/٣ ، ١٢٦ ، ١٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجمهور إنَّما نُصب بأنْ مضمرة بعينها. وذهب السيرافي وابن كيسان إلى أنَّه انتصب بكي. وذهب أكثرُ الكوفيين إلى أنَّه انتصب باللاَّم على طريق الأصالةِ، أي هي النَّاصبة للفعل.

وذهب ثعلب إلى أنَّه انتصب باللاَّم؛ لنيابتها عن " أن ". وقول سيبويه [1]والخليل: أنَّ الفعل " يريدُون " في الآية إنما هو مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء، واللاَّم وما بعدها، خبرٌ أي:إرادتُهم للإطفاء.وهو نظير قوله تعالى: ﴿ يريدُ اللهُ ليُبَيِّنَ لكم ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَأُمْرِنَا لِنَسْلِمَ لِرَبِّ العالمين ﴾[3]؛ إذ التقدير: إرادةُ الله للتبينِ، وأُمْرِنا للإسلام. ومنه قول كثير عزة:

أُرِيْدُ لأَنْسَى ذِكْرَها؛ فكأنَّما

تمثَّلُ لي ليلي بكلِّ سبيلي [4]

وأشار صاحب الدُّرة [5] إلى مذهب المحققين الثاني،وهو أنَّ الفعل في الآية. تعدى إلى مفعول محذوف، واللاَّم في الفعل تكون مبنية للعلةِ التي أُنْشِئ الفعل لها. والمراد: " يريدون أنْ يكذبوا لِيُطْفِئُوا نورَ الله بأفواهِهم ". أي: يُريدونَ التكَّذيبَ لِيُطْفِئُوا.

---

(١) النظر المغني / ٢٣٨.

(٢) سورة النساء/٢٦.

(٣) سورة الأنعام /٧١.

(٤) انظر ديوانه ٢٤٨/٢ ، والمغني /٢٣٧.

(٥) انظر دُرَّة التنزيل /١٤٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القضيَّة السابعة [1]:

وردت في حكم تذكير الفعل " أَخَذَ " في قوله تع ﴿وَأَخَذَ الذينَ ظلموا الصَّيحَةُ فَأَصْبَحُوا في ديَارِهِمْ جاثمين ﴾[2]وتأنيثِهِ في قوله تعالى: ﴿ولمَّا جاءَ أَمْرُ نَجَّيْنَا شُعَيْبًا والذينَ آمنوا مَعَهُ برحمةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الذينَ ظلمُوا الصَّيْحةُ فَأَصْبَحُوا في دِيَارِهِمْ جاثمِين ﴾[3] مع أنَّ الفاعلَ في الآيتين شيءٌ واحدٌ وهو " الصَّيحة "، كما أنَّ الحاجزَ بين الفعل والفاعل في الموضعين واحدٌ وهو " الذين ظلموا ".

إنَّ تأنيث الفعل في الآية الثانية جاء على الأصل؛ لأنَّ فاعلَه مؤنث وهو " الصَّيحة " أمَّا الآية الأولى فقد جاءَ الفعل مذكرًا مع أنَّ الفاعلَ " الصَّيحةُ " مؤنث؛ لحملها على معنى الصِّياح، وهو مذكر.

وأرى أن لا حمل على المعنى في الآيتين، وأنَّ الفعل فيهما جاء على أصل قاعدة تأنيث الفعل وتذكيره إذ تجيز هذه القاعدة تذكير الفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا مجازيًا بغير فصل بينه وبين الفعل فتقول:" طلعتِ الشّمسُ "و " طلعَ الشَّمسُ "، فكيف وقد وُجد الفصل، والفاصل في الآيتين واحدُ وهو قوله: " الذين ظلموا "، والفاعل فيهما أيضا واحدُ وهو " الصيحة " وجاء الفعل بالوجهين الذين أجازتهما القاعدة – الذكير والتأنيث– وعليه فلا حمل في الآية الثانية، فالتأنيث وعدمه في الآيتين جائزٌ، وإن كان الحمل على المعنى قد جاء في كلام العرب، يقول ابن

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٦١.

(٢) سورة هود /٦٧.

(٣) سورة هود /٩٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جني في فصل في الحمل على المعنى: " اعلمْ أنَّ هذا الشَّرجَ غَوْرٌ من العربيــة بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ. قد وردَ به القرآنُ، وفصيحُ الكلامِ منثورًا، ومنظومًا؛ كتأنيثِ المذكرِ، وتذكيرِ المؤنثِ، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعــة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللَّفظ أو فرعًا، وغيرَ ذلك مما تراهُ " (١).

ومنه قول الشاعر:

يَا أيُّها الرَّاكبُ المُزْجِي مطيَّتَه سَائِل بني أسدٍ ما هذه الصوت (٢)

حيث حمل على معنى الصّيحة، والاستغاثة. وقول الآخر

وإنَّ كِلابًا هذهِ عَشْرُ أَبْطُن وأنتَ بَريءٌ مِنْ قَبَائِلها العَشْرِ (٣)

فقد أَنَّثَ الأبطن، وحذف الهاء من العدد قبلها، حملاً للبطنِ على القبيلة، بقرينــةِ ذكرِ القبائل. وقول القتّال الكلابي:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وأنتم ثلاثةٌ وللَسَّبْعُ خيرٌ مِنْ ثلاثٍ وَأَكْثَرُ (٤)

فقد جاء العدد ثلاثة بالتاء، وهو يريد القبائل حملاً لها على البطــون، والــبطن مذكر، والقبيلة مؤنثة، فكأنَّه قال: قبائلنا سبعٌ، وأنتم ثلاثةُ أَبْطُنٍ.

---

(١) انظر الخصائص ٤١١/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٠٦/١.

(٢) البيت: لرويشد بن كثير الطائي. انظر الأشباه والنظائر ٤٠٧/١ ، وشرح المفصل ٩٥/٥. والحماسة للبترايزي ١٦٤/١.

(٣) البيت لنواح الكلابي ، انظر الكتاب ٥٦٥/٣ ، المقتضب ١٤٨/٢ ،والخصائص ٤١٦/٢ ، والعيني ٤٨٤/٤ ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة في الأشباه والنظائر ٤٠٨/١.

(٤) انظر ديوانه /٥٠ والإنصاف /٧٧٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فَـــلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها وَلاَ أرضٌ أَبْقَلَ إبقالُهـــا[1]

فقد ذكَّرَ الفعلَ لأنَّه ذهبَ بالأرضِ إلى الموضعِ والمكانِ. وقولـــه تعـــالى: ﴿ إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين ﴾ [2] فذكر اللَّفظ؛ لأنَّه أراد بالرحمةِ: المطرَ.

وإن كنتُ أرى أنَّه لاحاجةَ للحمل على المعنى في الآية؛ لأن لَّفظ " قريب " وكل لفظ ماثله جاء على وزن " فَعِيل " يجوز تذكيره، وتأنيثه.

وقال في موضع آخر: " وبابُ الحملِ على المعنى، بحرٌ لا يُنْكش، ولا يُفْتَج، وَلاَ يُؤبى، وَلاَ يُغْرَض، ولا يُغْضَضْ. وقد أرينا وجهَهُ، وَوَكلَنا الحالَ إلى قوَّةِ النَّظرِ، وملاطفةِ التأويل " [3].

حَكى الأصمعي عن أبي عمرٍو أنَّه سمع رجلاً من أهلِ اليمنِ يقول: فلانٌ لغوبٌ، جاءتْهُ كتابي فاحتقرها ! فقلتُ لـــه: أتقول: جاءَتْـــهُ كتابي! فقال: نعـــم، ألـــيس بصحيفة [4]! وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقي

ثلاثُ شُخُوصٍ: كاعبان ومُعْصِرِ [5]

---

(١) انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، والخصائص ٤١١/٢.

(٢) سورة الأعراف /٥٦.

(٣) انظر الخصائص ٤٣٥/٢.

(٤) انظر الخصائص٤١٦/٢.

(٥) انظر ديوانه /٩٢، وانظر الكتاب ١٧٥/٢ ، المقتضب ١٤٨/٢، والمقرب /٦٧، والأشـــباه والنظائر ٤٠٨/١ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، والتصريح ٢٧١/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنَّثَ الشَّخصَ؛ لأنَّه أراد به المرأة، والشواهد على هذا الباب كثيرة.

القضيَّة الثامنة: (دخول الواو وحذفها مع العدد).

وردت في دخول الواو في على العدد[١] في قوله تعالى: ﴿ويقولون سَبْعةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهمْ ﴾ [٢] وعدم دخولها على العدد في نفس الآية في قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رَابِعُهُم كَلْبُهُم ويقولونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهم كَلْبُهم [٣] لقد سوَّى النحويون [٤] بين الجملة التي تقع صفة للنكرة، والتي تقع حالاً للمعرفة، إذا كان فيها ذكر الأول في أنَّ دخول الواو عليها، وحذفها منها جائزان.

قال الزَّجاج: " دخولُ الواو ههنا وإخراجها من الأول واحدٌ، وقد يجوزُ أنْ يكونَ الواو يدخلُ، ليدُلَّ على انقطاع القصةِ وأنَّ الشيءَ قد تم " [٥].

وقد قال النحَّاسُ [٦] بهذين القولين، ونسبَ القول بدخولِ الواو للدَّلالة على تمام القصة، وانقطاع الكلام لإبراهيم بن السَّرِيّ [٧].

ويقول العكبري: " رابعُهم مبتدأ، وكلبُهم خبره، والجملة صفة لثلاثة وليس حالاً؛ إذ لا عامل لها، لأن التقدير: هم ثلاثة، وهم لا يعمل، ولو كانت الواو هنا وفي

---

(١) انظر دُرَّة التنزيل /١٩٥.

(٢) سورة الكهف /٢٢.

(٣) سورة الكهف /٢٢.

(٤) انظر دُرَّة التأويل /٩٥.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/٣، دُرَّة التنزيل /١٩٥.

(٦) انظر إعراب القرآن ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣.

(٧) انظر المرجع السابق ٤٥٣/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجملة التي بعدها لجاز كما جاز في الجملة الأخيرة؛ لأنَّ الجملة وقعت صفة لنكرة، جاز أن تدخلها الواو، وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في ثامنهم، وقيل: " دخلت لتدل على أنَّ ما بعدها مستأنف حقٌّ، وقيل فيها غير هذا وليس بشيء " [1].

(١) انظر إعراب القرآن ٢/١٠٠ بتصرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

بعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذا البحث، جاءت نتائجه كالتالي:

اعتماد الإسكافي في مصادره على القرآن الكريم، وعلومه في تفسير وتوجيه الآيات؛ لمعرفة الأسرار والحكم من الاختلاف الوارد في الآيات.

استفادته من اللغة في توجيه اختلاف الألفاظ القرآنية.

ندرة ذكره أسماء كتب النحاة الذين ذكرت آراؤهم في كتابه مثل ذكره اسم الكتاب لسيبويه.

كان لسيبويه النّصيب الأكبر في كتابه، فيذكر آراءه، مع الاهتمام ببيان منهجه.

نجده في كثير من القضايا يصحح، ويرجح الرأي الذي يراه صوابا.

إلى جانب عرضه للآراء المختلفة، كان يعرض للخلاف القائم بين البصريين والكوفيين.

تأثره الواضح بالمذهب البصري، حيث نجده دائم التأييد له.

كان عند تناوله للمسألة الواحدة، يقصر عن الكلام فيما جاء منها على الأصل، أما ما جاء منها على غير الأصل، نجده يشبع المسألة شرحا حتى يصل بها إلى الغاية المنشودة كثرة المباحث النحوية والصرفية في الكتاب، لكونه أحد علماء اللغة والنحو.

١٠- جاء كتابه مثالا يحتذى للمنهج التطبيقي، القائم على سرّ كل آية وردت، ومناسبة الكلمات مع بعضها، وتطابقها في المعنى، حتى صار مرجعا لمن جاء بعده.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١١- استعماله عددا من المصطلحات النحوية من مثل:

الأصل، الفرع، القياس، السماع، الفصيح، القبيح، الكثير، القليل، الأشهر، الأقصر، المخالفة، الصحيح، المستنكر،الاتفاق، الغلط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner